

نهاية الاقتصاد السياسي¹ "إعادة طرح الاقتصاد السياسي، والعودة للأساسيات"²

د. محمد عادل زكي

جامعة الإسكندرية (مصر) ، muhammadadel1972@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/10 : تاريخ القبول: 2022/09/28 : تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص:

الاقتصاد السياسي علم أوروبي الشأفة والسكفة، ظهر كي يقصر ظواهر (جديدة) على المجتمع الأوروبي، ظواهر لم يألفها، بل لم يعرفها من قبل، أو على الأقل هكذا صور المفكرون الرسميون الأمر: الآلة، السلعة، الإنتاج من أجل السوق، المذخر الاجتماعي، الرأسمال، الرأسمالي، القيمة الزائدة، للمصنع، بيع قوة العمل، الألمان، المبادلة النقدية... إلخ؛ فكان من المتعين ظهور العلم المفسر لهذه الظواهر، والكاشف عن قوانينها الموضوعية. ولذا ظهر الاقتصاد السياسي كعلم هدفه البحث في ظواهر نمط الإنتاج الرأسمالي، بعبارة أكثر دقة: هدفه البحث في القانون الموضوعي العام الذي يحكم الإنتاج والتوزيع في المجتمع الرأسمالي، هذا القانون العام هو قانون القيمة، وحينما يُذكر هذا القانون أو يجري تجاهله، يتوقف، في نفس اللحظة، الحديث في علم الاقتصاد السياسي ويُستدعى (علم) الاقتصاد الذي يتحرره علقماً الضحالياً في المدارس والجامعات في العالم الرأسمالي المعاصر³ بوجه عام، وفي عالمنا العربي بوجه خاص، ومفسر بالأخص، وتكمن المأساة في استمرار الخلط المتج بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد، بل في الكثير من الأحيان يتم تلقين نظريات "الاقتصاد" (الحديثي، والكيرزي، والرياضي، والقياسي⁴...)، داخل مؤلفات تُكتب على أغلفتها الخارجية: مبادئ،/ محاضرات في الاقتصاد السياسي؛ في هذا المقال أشرح كيف تم تاريخياً إقصاء الاقتصاد السياسي وإعلان نهايته على يد النظرية الرسمية الخادم الأمين للمؤسسات السياسية وبرطانات الذهب والدم.

Summary

Political economy is a European science both in origin and in nature. It emerged to explain (new) phenomena that took place in the European society. These phenomena in question were not familiar, even unprecedented, at least as portrayed by the authoritative thinkers: Machine, commodity, production for the market, social waste, the capital, the capitalist, surplus value, factory, selling labour power, prices, financial exchange, etc. Hence, the emergence of such science that explains these phenomena was inevitable; the science that reveals their objective laws. Therefore, political economy, qua science, emerged to look into the phenomena of the capitalist mode of production. More precisely: the objective of

¹ المؤلف للرسل: محمد عادل زكي، الإيميل: muhammadadel1972@gmail.com

this science is to look into the general, objective law that governs production and distribution in capitalist society. This general law is the law of value. When one denies or ignores this law, one, simultaneously, no longer approaches the science of political economy. Instead, (science) of economy is called upon. The poisonous latter is taught in schools and universities, in the modern, capitalist world in general, especially in our Arab world, and most especially, in Egypt. The dilemma lies in sustaining the crude confusion between political economy and economy. Moreover, within books, written on its covers: Principles of Lectures on political economy, (marginal, Keynesian, mathematical, standard...) theories of economics are often dictated! In this essay, I explain how political economy was historically excluded, and how it was permanently replaced by the official theory, which plays the role of the obedient servant for political institutions and parliaments of gold and blood.

(1) من قانون القيمة إلى تبهات المنفعة

خلال قرنين من الزمان (1623-1871) تبلور الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي على انشغاله الإنتاج عند آدم سميث، والتوزيع لدى دافيد ريكاردو، وهيكمل النظام لدى كارل ماركس. والقاسم المشترك كان قانون القيمة. لكن هذا العلم توارى تاريخياً مع آخر صفحة من كتاب رأس المال الذي أنجزه ماركس، المفكر لا الصنم. بالتأكيد وجدت دراسات وأبحاث أصيلة (أمين، وأوتار، وباران، وبراون، وظلهام، وبرو، ودوب، وفراتك، وستشر، وسرافا، وسويري)، ولكنها ظلت خارج إطار النظرية الرسمية على أقل تقدير في الأجزاء المتقدمة، وبحل الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر. إذا استتبنا الاتحاد السوفييتي الذي اتخذ من الاقتصاد السياسي أداة أسطورية لإخضاع الجماهير ومن هنا، ومن باب أولى، لا يمكن اعتبار ذاك التيار الفكري الذي سوف يترفع على عرش الفكر الأكاديمي الرسمي، التابع للمؤسسة السياسية بطبيعة الحال، امتداداً لعلم الاقتصاد السياسي لأنه، وكما سرى أدناه، يمثل قفلاً، لا علقاً، يستند إلى بعض الأفكار العامة للكلاسيك.

فحين نعلم أن ماركس تلقى المبادئ العامة لعلم الكلاسيك، وحاول أن يستكمل بمقتضاها علم الاقتصاد السياسي، لكنه كان أكثر قوة في النقد من أسلافه الذين مفصلوا حول قانون القيمة جملة من القوانين التي تتيح فهم النظام وتطوره غير الزمن. وفي الوقت الذي كانت فيه شوارع أوروبا تغلي بالثورات العمالية والاحتجاجات الجماهيرية في أواسط القرن التاسع عشر، كانت المؤسسة التعليمية الرسمية (الجامعة الأوروبية) تُبعد العدة للحرب الفكرية المضادة⁵ فلقد تبلور تيار النيوكلاسيك، وفي المقدمة فون ثن (1783-1850) وكورتو (1801-1877) وجوسن (1810-1858) وليون فالراس (1834-1910) وجيفونز (1835-1882) وكارل منجر (1840-1921) وألفريد مارشال (1842-1924) وفون غابري (1851-1926) ويوهن بافرك

(1851-1914)، وفون ميزس (1881-1973)، وفون هايك (1889-1992)،⁶ مع هذه الحرب المضادة أخذ الاقتصاد السياسي، كعلم اجتماعي، في التراجع محققاً من الوجود الأكاديمي ومن التحليل العلمي اليومي كي يحل محله (علم) الاقتصاد⁷ كعلم تجريبي صارت له القيمة على فكر المؤسسة التعليمية وفكر المؤسسات النقدية والمالية الدولية كالصندوق والبنك الدولي.

فمع الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تبلورت أفكار المدرسة النيوكلاسيكية، التي تسوّق دائماً على أساس من كونها امتداداً لأفكار الكلاسيك، كي تقوم بتصفية العلم الاقتصادي من محتواه الاجتماعي مع عزله عن باقي العلوم الاجتماعية الأخرى. الأمر الذي أعلن معه نهاية الاقتصاد السياسي، وظهور (علم) الاقتصاد. فـ (علم) الاقتصاد بالنسبة للتيار النيوكلاسيكي هو علم معلمي والعلاقات الاقتصادية لمشكلة في الإنتاج والتوزيع على الصعيد الاجتماعي هي علاقات بين أشياء مادية، ليس لها أدنى علاقة بالهتبع! وعلى ذلك ينطلق هذا التيار، الذي سيؤول للمؤسسة التعليمية، من فكرة المنفعة⁸ كمركز تدور في فلكه كل علاقات النشاط الاقتصادي التي تم احتراقها في المعادلات الرياضية والدوال الخطية والرسوم البيانية. اعتماداً على تفسير هنري للقيمة فالقيمة لدى النيوكلاسيك هي أمر وحداني؛ حيث يرى كل شخص قيمة الشيء من وجهة نظره الذاتية. وبالتالي صارت قيمة الشيء متوقفة على ما يقرره ذهن المرء نفسه وعلى ما يحيل إليه هواد! خلط النيوكلاسيك إذاً واضح بين قيمة الشيء ومنفعته. نعم تتباين منفعة الشيء من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، ومن زمن إلى آخر. ولكن القيمة، كظاهرة اجتماعية تحكمها قوانين موضوعية، لا يمكن أن تتباين إلا إذا تم تجميع مفهومها من الموضوعي إلى الذاتي، فسحقاً لمنهج الأبناء للمؤسسين لعلم الاقتصاد السياسي.

محض لغو إذاً، القول بأن النيوكلاسيك لديهم نظرية في القيمة؛ فلم يكن أبداً لديهم نظرية في القيمة، إنما هي نظرية في المنفعة، لمحاول تجميع مفهوم القيمة؛ وبالتالي لم يكن لديهم أبداً نظرية في القيمة البدائية إنما هي نظرية في لمن الشوق. ومن هنا نستخف كثيرًا انشغال الأساتذة، أساتذة الاقتصاد في الجامعات، بحشو دماغ الطلاب بكلام مرسل سيال عن "نظرية القيمة عند النيوكلاسيك"⁹

ولكي نتعرف إلى الطبيعة النظرية لهذا التيار الفكري للعداء فنبين أن نعي مدى ارتباط ظهوره بما لحق الواقع الاجتماعي، في غرب أوروبا، من تطور على الصعيد الثقافي، إذ انتشر الخطاب العلمي البحث، وأطرد المسمى من أحل فهم الكون بشكل مادي صرف، استناداً إلى العلوم الطبيعية والرياضيات؛ استكمالاً للرغبة الاجتماعية في التحرر من صنمية الفكر ووثنية الرأي اللذين فرضا الظلام على القارة الأوروبية طوال قرون من الجهل والفقر والمرض والديكتاتورية وأدعاء امتلاك الحقيقة. وهو الأمر الذي انعكس على كتابات النيوكلاسيك، فرغبوا في الابتعاد عن لغة العلوم الاجتماعية التي قد تؤدي، وأدت فعلاً، إلى إبراز الصراع الاجتماعي بين قوى الإنتاج، والجهل بقوة نحو القياس الكمي للظواهر عن طريق التعبيرات الرياضية، واستعاروا أيضاً الكثير من المفاهيم والأفكار، من العلوم الطبيعية، وظهروا أكثر ميلاً إلى تجريد الظواهر الاقتصادية من كل ما هو إنساني واجتماعي! وقادهم ذلك إلى

النظر إلى (علمهم الجديدي!) كعلم منفصل عن العلوم الاجتماعية. الأمر الذي أفضى إلى فصل العلم الاقتصادي عن التاريخ وفلسفته وعن باقي العلوم الاجتماعية بأشهرها، وصار يُنظر له على أساس من كونه علماً طبيعياً بحتاً.⁹ ولذا، جاءت المدرسة النيوكلاسيكية، وقد وُجّهت سهام النقد العنيفة حذراً لكتابات ماركس، بل ولبعض أفكار الكلاسيك¹⁰، وبصفة خاصة إلى الأفكار المنطوقة بنظرية العمل في القيمة، رغبة في تدمير التحليل الطبقي الذي قدّمه ماركس!

(2) تأثير سياسي وتطور اجتماعي

وابتداءً من النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي طرأت على المدرسة النيوكلاسيكية تغيرات واضحة وحاسمة، فلقد تحول اهتمام التحليل من الجزئي إلى الكلي، من تحليل توازن المستهلك والمُنتج، إلى تحليل توازن الاقتصاد القومي. جاء هذا التبدل كبُلبلة لما أسهم به الفرنسي ليون فالراس، في استخدام تحليل التوازن العام/ الشامل بكمية لم تكن معهودة من قبل، وبطريقة خاصة في التحليل باستخدام مجموعة من المعادلات الرياضية البحتة في محاولته للبحث عن التوازن الاقتصادي العام على الصعيد القومي بدراسة جميع العوامل التي تتضافر معاً لتحديد سلوك المُنتج والمستهلك في السوق. وهو يدرس، رياضياً، أثر كل هذه العوامل في نفس الوقت.¹¹ فقد كان، ولم يزل، النيوكلاسيك يدرسون أثر الدخل أو ثمن السلعة أو ثمن السلعة البديلة أو الدوق على الكمية المطلوبة، كل أثر بمفرده، ولكن فالراس درسهم جميعاً من خلال نظام للمصفوفات الرياضية!

وقد ظلت هذه التحولات في حقل التيار النيوكلاسيكي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي محصورة في مجال النظرية الأكاديمية، والمراجع والمؤلفات العلمية. أما على الصعيد السياسي والاقتصادي فلم يكن لها أدنى تأثير، فخلال تلك الفترة كان مذهب الإنجليزي جون مينارد كير يشهد قمة انتصاراته وطفائيه الفكرية، فحقق نشوب الحرب العالمية الأولى، كان مذهب الحرية الاقتصادية سائداً إلى حد بعيد في الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي. ولكن ما أن الدلعت نيران الحرب حتى تبدلت الأحوال وتغيرت التصورات! فخلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939) وهي الفترة التاريخية التي زاد فيها تركيز الرأسمال والمركزية، وتبلورت الاحتكارات الصناعية الضخمة، إبدأت بداية هيمنة المشروع الرأسمالي في شكله الدولي، تعرض النظام الرأسمالي للعديد من التوترات، بدءاً بثورة العمال في ألمانيا عام 1918، ثم أزمة الديون والتعويضات التي فرضتها معاهدة فرساي عام 1919، ثم أزمة الكساد الكبير عام 1929¹²، وبرزت الحرب القذبة والتكتلات الاقتصادية، ثم انخيار قاعدة الصرف بالذهب... إلخ. ومن ثم كان طبعاً ظهور الكيفية، إنما كمسور نظري، في زمن الأزمة في شكلها الثوري، وتصوّراتها التي تعتمد على وحوب التدخل الحكومي¹³ والذي تم فعلاً على أرض الواقع قبل كتابة النظرية العامة) بوسفه عاملاً مساعداً في تحريك الاقتصاد القومي الذي كف عن السير بعدما لاحت في الأفق أزمات متتالية.

في ظل هذه أهمية الكيفية، كان هناك تيار فكري قوي يتكون في أحضان التيار النيوكلاسيكي، هو تيار التقديين بقيادة ميلتون فريدمان (1912-2006)¹⁴ الذي سبّغهم حملة ضارية في مواجهة الكيفية، كي ينتهي الأمر باختلاف جذري، وتوابع للسياسة الكيفية، مع بقاء الكيفية، وظهور تيار التقديين، الذي سبّغهم تطبيقاً رسمياً في الفترة من 1979 حتى 1984، وبصفة خاصة في المملكة المتحدة بقيادة مارغريت ثاتشر (1925-2013) والولايات المتحدة الأمريكية برئاسة رونالد ريغان (1911-2004)، ولم تكن النتائج سارة على الإطلاق؛ فلقد تعمق الركود واستفحلت البطالة، وانخفض لليل الاستشاري، وازدادت الضغوط التضخمية نتيجة للزيادة الواضحة في عرض النقود، بالإضافة إلى إضعاف المركز التنافسي للاقتصاد داخل السوق الرأسمالية العالمية. وهو الأمر الذي قاد إلى ظهور وإحياء تيارات فكرية ونظرية رافضة على الصعيد النظري (وهو الذي تزامن مع التحول التاريخي الثالث في مركز الثقل العالمي: من الفينوقراط في فرنسا، مروراً بالكلاسيك في إنجلترا، وانتهاءً بالليبراليون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية).

(3) ما بعد قانون القيمة:

لدينا إذاً الآن، وبعد عصر النظرية الموضوعية في القيمة، ثلاثة تيارات فكرية كبرى: النيوكلاسيك، وكبير، والتقديين، وذلك في الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر وحتى أيامنا تلك.¹⁵ وما يصعب التيارات الثلاثة هو الانشغال بحقل التداول. لا الإنتاج. وفي التداول يظهر ذلك الرجل الاقتصادي الذي يتصرف بمنتهى الرشادة؛ محاولاً حل أزمة الاقتصادية التي تتركز في حاجاته غير المحدودة وعليه أن يستعاض بموارد محدودة؛ وبالتالي يتم احتزال المجتمع بأكمله في هذا الرجل الرشيد، كما يتم احتزال الأزمة الاقتصادية بأسرها في حاجاته غير المحدودة وموارد محدودة. وفي التداول أيضاً تكون الأولوية لظاهرة الأثمان التي تتحكم فيها اعتبارات الطلب والعرض؛ هذا الطرح برمه والذي تشكل في معامل الغرب الرأسمالي يستند إلى واقع تحدّد ببلوغ الأجزاء المتقدمة مرحلة من التطور أدت إلى أزمة، لا في حقل الإنتاج الذي حقق مستويات مرتفعة وبها غير مسبوقة، إنما في حقل التداول حيث فُرض الإنتاج والمقدّر الاجتماعي، وهو ما أنشأ ضرورة البحث عن أسواق جديدة لتصريف هذا الإنتاج الضخم الذي يفضي تكديسه إلى أزمات هيكلية في تلك الاقتصادات المتقدمة. ومن هنا تبلورت أزمات أصابت الأجزاء المتعلقة من النظام الرأسمالي العالمي للمعاصر، أحدهما على صعيد الواقع، والأخرى على صعيد الفكر:

نبتت الأزمة الأولى في أن وقع اختيار الأجزاء المتقدمة على أسواق الأجزاء المتعلقة كي تكون الأسواق الجديدة التي تمتص الفائض. ولكن، امتصاص الفائض الأجزاء المتقدمة من قبل الأجزاء المتعلقة يستلزم التحويل للملك من شراء هذا الفائض. حيث قامت الأجزاء المتقدمة، من خلال وكالاتها: البنوك والصناديق الدولية، ووفقاً لتعاليم التقديين، بتقديم القروض، المشروطة، للأجزاء المتعلقة؛ مما أدى إلى غرق الأجزاء المتعلقة في لئدونية، وحينما هُمت بالخروج منها وجدت نفسها متورطة أكثر وأكثر في قروض جديدة لتسديد القروض القديمة

التي استحدثت في شراء السلع والخدمات المتبعة في الأجزاء المتقدمة؛ وبالتالي ساهمت في تشغيل مصانع تلك الأجزاء المتقدمة؛ ومن ثم تخفيض معدلات البطالة والتضخم والركود... إلخ، في تلك الأجزاء المتقدمة.

أما الأزمة الثانية فقد ظهرت على مستوى الفكر المهيمن على المؤسسة التعليمية في الأجزاء المتخلفة، وبصفة خاصة في مصر وعالمنا العربي، فعلى الرغم من أن نظريات النيوكلاسيك والتقدميين على الأقل، قد أتت في معامل الغرب الرأسمالي من أجل الغرب الرأسمالي، وعلى الرغم أيضاً من عجزها التاريخي عن تفسير أزمات الرأسمالية؛ إلا أنها تمسح على الشاخص التعليمية في الأجزاء المتخلفة، ويتم تقديمها عادةً وكأنها النظريات الصحيحة، بل والوحيدة، تاريخياً!

(4) تختلف استخلاص المعرفة في الوطن العربي

ولكي تفهم طبيعة ومحتوى (العلم) الذي يُلقن للطلاب في المدارس والجامعات في عالمنا العربي بوجه خاص، وفي مصر بالأخص، وكيف تم الانتقال من علم يوضح ويكشف إلى فن يخفي ويغش. من علم احتماهي إلى فن معلمي. وكيف تم تسويق هذا الفن، وبصفة خاصة في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي المعاصر، وعالمنا العربي في مقدمة هذه الأجزاء بنقول! وسكتفي فيما يلي بمراجعة، موجزة بطبيعة الحال، لانعكاس هذا الانتقال والتحول من علم الاقتصاد السياسي إلى "فن التسيير" على واقع نظرية من أهم النظريات، وهي نظرية التحلف، بعبارة أدق: بتحديد إنتاج التحلف.

فمن العبارات المألوفة والتي غالباً ما يتم تداولها في الندوات والمؤتمرات وعلى جلسات الاحتفالية للمؤسسات المهنية بمشكلات الوحدة العربية، وللمعجب لحد العبارات نفسها يتم تداولها في بعض الندوات، والمؤتمرات، والفعاليات الفكرية والثقافية، التي تنظمها الأنظمة السياسية الحاكمة، والمؤسسات الرسمية في الأقطار العربية، تلك العبارات التي تقول: إنه بحق لكل عربي مؤمن، وحق غير المؤمن، بالقومية ووحدة المصير والمهدف المشترك، أن يتدهش، بل ويسخر حزناً متألماً، حينما يحول بصره على خريطة عالمنا المعاصر، ومهما أن كانت الخريطة التي يُنظر إليها، سياسية، جغرافية، طبيعية... أو حتى سماوية! فلنستوف يدرك على الفور أن هناك شيئاً مستغرباً غريباً يحدث على أرض الواقع! إذ أن تلك المساحة الشاسعة المائلة على الخريطة والتي تحتل نحو 10% من بابسة الكوكب؛ وتسمى العالم/ الوطن العربي، لا يتقصها أي شيء من الموارد البشرية والإمكانات الطبيعية والمادية، حتى تنطلق نحو التقدم... نحو حياة أفضل... نحو خلق حياة كريمة للأجيال القادمة. ومع ذلك لم يزل وطننا العربي (تحتلماً) (نايقاً) على الرغم من أن الاستثمار، الذي كان حصة المتحمسين، قد انتشع منذ عشرات السنين، ولم يزل الوطن العربي مكبلاً بقيود التحلف! فلماذا؟ وإلى أي حد؟ وكيف الخروج من هذا الأثر؟ وهل هذا من الممكن إنجاز؟ أظن أن الإجابة عن هذه الأسئلة، وغيرها من الأسئلة المرتبطة بوجودنا الاجتماعي ذاته كعرب، بل كإنسان، تتعلق بمدى وعينا بالأمور الخمسة الآتية:

1- إن غالبية المساهمات النظرية، وما يُعرف بـ (التراكم المعرفي) في حقل تحليل ظاهرة التحلّف الاقتصادي العربي، بوجه خاص، لم تستطع أن ترى ظاهرة التحلّف إلا من خلال بيانات للرضى وأرقام الفقر وأحوال الجوعى، وإحصاءات الذلّ والنسج والتضخم... إلخ. ومن ثمّ يصوّر الحلّ لدى هذه المساهمات، وهي المعتمدة رسمياً، للخروج من الأزمة، أزمة التحلّف، هو التركيز على النداء، وأحياناً الصراع، باتباع السياسات "الرأسمالية/ الحرة" التي تتبعها الدول التي لا تعاني من الفقر والجوع والمرض؛ لكي تخرج البلدان المتحلّفة من الفقر والجوع والمرض!

2- وهو ما يتّربّ على الأمر الأول، فعالية المساهمات إنما تنتهي حيث يجب أن تبدأ، إذ عادةً ما ترى مثات الكتابات في هذا الصدد تقترح للخروج من أزمة التحلّف سياسات اقتصادية ذات مدخل أدائي/ حتمي، دون محاولة إثارة الكيفيّة، المُعدّلة، التي تكون بها التحلّف تاريخياً على الصعيد الاجتماعي في الأجزاء المتحلّفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر بوجه عام، وعالمنا العربي، الذي هو أحد تلك الأجزاء، بوجه خاص. وأفضل ما أمكن لحقيقته هو الإشارة إلى الاستعصار، كتاريخ ميت، ثم الفقر الهولوي، بعد الجهل بالتاريخ أو تجاهله تجهلاً، إلى اقتران سياسات الشّوق الحرة!

3- عادةً ما يتمّ تناول إشكالية التحلّف الاقتصادي العربي بمحور عن إشكالية التحلّف على الصعيد العالمي، أي دون رؤية الاقتصاد العربي كأحد الأجزاء المتحلّفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وبما كان هذا ترتيباً منطقيّاً لتناول الإشكالية من منظور أحادي يفترض التعاضد ولا يرى سوى الطرح "التكاملي" والمادة "الثلاثية" بالتكامل الاقتصادي العربي. وكان لبلدان العربية تعيش خارج الكوكب! على الرغم من ارتباط (إلحاز) مشروع التكامل الاقتصادي العربي بالتعامل مع الرأسمالية (التي هي خضوع الإنتاج والتوزيع في المجتمع لقوانين حركة الرأسمال بغض النظر عن شكل التنظيم الاجتماعي، وبغض النظر عن مدى تطوّر قوى الإنتاج)، ابتداءً من الوقي بقوانين حركتها لتلك، بقصد فكّ الروابط مع الإمبريالية العنيفة من خلال مشروع حضاريّ مستقبل آمن.

4- السؤال الأهم، وغالباً ما لا تتم الإجابة عنه، هو: لماذا، بعد أن عرج الاستعصار الذي شوّه الهيكل الاقتصادي وسبب التحلّف، لم تزل بلدان العالم العربي متحلّفة؟ هذا السؤال من المعتاد تجاهله من قبل النظرية الرسمية، والانتقال الكوميدي إلى: كيف نخرج من التحلّف بالتكامل؟ وحيث لا يرى سبباً من الآراء وللتقترحات (الدرسية/ الرسمية) التي لا تعرف ما الذي تبحث عنه بالتحدّد، وذلك أيضاً أمرٌ منطقيّ؛ حينما لا تعرف هذا لتقترحات ماهية التحلّف ذاته! على الرغم من أن الحديث عن التكامل الاقتصادي يكون عديم المعنى والفائدة معاً إذ لم يقترب بالبحث لتوازي في ظاهرة التحلّف الاقتصادي والاجتماعي في بلدان العالم العربي، بوصفها أحد الأجزاء المتحلّفة (وغير المتجانسة) من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، من جهة درس ماهية ظاهرة التحلّف ومحدداتها وكيفية تجاوزها التاريخي. فلن يمسي مقنعاً الحديث عن تكامل اقتصادي عربي بدون الحديث عن كيفية هيكلية لتجاوز التحلّف نفسه، وإنما ابتداءً من إعادة النظر في التراكم المعرفي في حقل نظرية التحلّف ذاتها.¹⁶

5- ولأن النظرية الرسمية (النيوكلاسيكية في مجملها) هي المعتمدة للتقنين في المدارس والمعاهد والجامعات في عالمنا العربي، فالنتيجة هي الإعدام اليومي لثبات الآلاف من الطلاب، الذين يتم تلقيهم صباحاً ومساءً بآلات الفقر وعدد المرحى والمقوى، ويقال لهم إن هذا هو التحلف بعينه، وإذا ما أردتم الخروج ببلادكم من هذه الحالة فتنظروا إلى ما يفعله صناع القرار السياسي الاقتصادي في الغرب الرأسمالي، بل وافعلوا ما لا يفعلون! لأنهم حقا يستحقون! كونوا أكثر طموحا! افحصوا الأسواق! حاربوا التجارة! قوموا القسلة! لا تدعوا الفلاح والركود تحباً للرأسمال المضارب! سرحوا العمال! قلصوا الصفقات العامة! ارفعوا أيديكم عن الألمان! ساندوا كبار رجال المال! تحلصوا من القطاع العام! ربحوا بالرأسمال الأجنبي، وافعلوا ما يملية عليكم البنك والصندوق الدولي! قدسوا نموذج هارود/دومار! لا تقرأوا إلا للنيوكلاسيك! أبعوا جيفوتز، ومنصر، وفالراس، وفيليس، وسامويلسون، وجواريني، وفريدمان، وكروجمان، وصولو، وغيرهم من الحذيين والكسبيين والتقيدين! حشاً بعد أن يقال هؤلاء الضحايا الذين يتم إعدامهم فكرياً يومياً في المؤسسات التعليمية في العالم العربي أن "العلم الاقتصادي" هو ذلك الكم المكس من الأرقام والمعادلات والرموز في مؤلفات هؤلاء فقط، أما غيرهم فهم إما تارخ مقبوره أو كفار ملحدون... ولكي تكون المحصلة النهائية، حينما يكون بأيدي هؤلاء الطلاب/ الضحايا صنع القرار السياسي في بلادهم المتخلفة، هي المساهمة الأكثر فعالية في تعميق التحلف، وربما تسريع ونوة تهدد إناجحه! إن الذي يتم تلقيه للطلاب الذين يومياً يتم إعدامهم فكرياً في عالمنا العربي بعلية حامية يركز على قاعدة أساسية في الاقتصاد قوامها: أن كل شيء متوقف على كل شيء! الأذى والأمر، أن الأستاذة. أساتذة الاقتصاد في الجامعات. الذين يتولون التقنين لا يجدون أدنى غصاصة في أن يقولوا هؤلاء الطلاب، الضحايا، إن الاقتصاد هو الاقتصاد السياسي، والاختلاف بينهما هو اختلاف، مزاجي، في الاسم، نتج عن تطور تاريخي! على الرغم من أن الفارق بين الإثنين هو كالتفارق بين الوهم والحقيقة، بين التبرير والعلم.

الهوامش والحواشي

- (1) يعتمد هذا المقال، بصفة أساسية، على الطرح الذي قدمته في الطبعة السادسة من كتابي نقد الاقتصاد السياسي، انظر: محمد عادل زكي، **نقد الاقتصاد السياسي** (الإسكندرية: دار الفتح للطباعة والنشر، 2021).
- (2) الموان الفرعي (إعادة طرح الاقتصاد السياسي والعودة للأساسيات) من وضع المخر، وهو مشروع سلسلة مقالات لمفكرين اقتصاديين؛ بهدف لإعادة بحث علم الاقتصاد السياسي.
- (3) من أهم وأشهر للقررات الدراسية على الصعيد العالمي:

Samuelson and D. Nordhaus, **Economics** (New York: McGraw-Hill Companies 2005).

R. G. Lipsey and P. N. Courant, **Economics** (New York: Addison-Wesley, 1999).

- (4) يسمى جميع اللغة العربية، بالقاهرة، هذا الفرع باسم القياس؛ وهي كلمة، كما يقول، منحوتة من كلمتين هما الاقتصاد والقياس؛ انظر: جميع اللغة العربية، **معجم مصطلحات القياس** (القاهرة: جميع اللغة العربية، 2013).

- (5) وانظر ماركس الأمريكي جون موريس كلارك (1884-1963) :

"The marginal theories of distribution were developed after Marx their bearing on the doctrines of Marxian socialism is so striking as to suggest that the challenge of Marxism acted as a stimulus to the search for more satisfactory explanations" In: B.H. fried, **The Progressive Assault on Laissez faire: Robert Hale and the first Law and Economics Movement** (Harvard: Harvard University press, 2002), p.282.

- (6) بالإشارة إلى الكتابات الأساسية لشكري هذا الأمام، يمكن لمن أراد المزيد من التحليل أن يرجع إلى:

L. Moss, **The Economics of Ludwig von Mises: Toward a Critical Reappraisal**, (Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1976). E. Dolan, **The Foundations of Modern Austrian Economics** (Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1976). James Buchanan, **Cost and Choice: An Inquiry in Economic Theory** (Indianapolis, IN: Liberty Fund, Inc, New York: The Foundation for Economic Education, 1999). O'Driscoll Gerald, **Economics as A Coordination Problem: The Contributions of Friedrich Hayek** (Kansas City: Sheed and Ward Inc 1977). **Beyond Neoclassical Economics Heterodox Approaches to Economic Theory**, Ed: Fred E. Foldvary (Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited, 1996). Klaus H. Hennings, **The Austrian Theory of Value**

and Capital: Studies in the Life and Work of Eugen von Bohm-Bawerk (Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited, 1997).

وعلى صعيد المصطلح، وعلى الرغم من أوجه الاختلاف، ربما الظاهرية في الغالب، إذ ما استتبنا رفضهم استخدام أدوات التحليل الرياضية، بين تيار المدرسة النمساوية (بأحيائها الثلاثة) وبين الفكر البيوكلاسيكي، وعلى الرغم كذلك من إدعاء ذلك التيار رفضه للفكر البيوكلاسيكي الذي يدرس الفرد المنعزل، فإنني اعتبر المدرسة النمساوية، على مستوى قانون القيمة، داخلية في إطار هذا الفكر لا تطلقها، على أقل تقدير، من نفس القاعدة التي ينطلق منها البيوكلاسيك في فهم وتحليل ظاهرة القيمة.

(7) حينا هنا تأكيد اتفاقا مع ما عثر عنه د. سمير أمين، وبراعة، في أطروحة باريس (1957) بشأن (العلم/ الفن) الجديد الذي طغى على المؤسسة التعليمية الرسمية، إذ رأى أن قسا "التسير" وليس "الاقتصاد" هو الذي يركن إليه منظرؤا الرأسمالية والإمبريالية العنلية لكنهم يغلطونه بغلاف العلم إمعانا في التضييل: "مات العلم الاقتصادي الجامعي إذا كعلم احتمائي ميتة المحر لعصره النظر عن النظرية الموضوعية للقيمة، لكنه حلف وراءه قسا في التسير... وهو لم لا شك في عيبه ونقصاته لأنه يقوم على الملاحظة الوضعية بلا نظرية سواء على الصعيد الميكرو/اقتصادي (فن لسير المؤسسة) أو على الصعيد للماكرو/ اقتصادي (فن السياسة الاقتصادية الوضعية)... إن أدلة ما هو اقتصادي وحدها، وهذه هي الاقتصادية، هي التي تتيح إنشاء علم مما لا يمكن أن يكون علما على الإطلاق". للمزيد من التفصيل، انظر: سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار ابن خلدون، 1987)، ص 34-39. وفي نقد **روح العصر**، كتب: "هناك مادة مثيرة تدرس في كل جامعات العالم للعاصر، يسمونها العلم الاقتصادي أو الاقتصاد فقط، كالفيزياء، مثلا، وفي حين ينطلق المنهج العلمي من الواقع نفسه، يقوم هذا العلم الاقتصادي على مبدأ تقيض. فهو يتصور، بوصفه فردية منهجية، أن بالإمكان احتزال المنفع إلى مجموع الأفراد الذين يتكون منهم، وأن كلا من هؤلاء يمكن أن يتحدد بدوره بالقوانين التي تترجم عقلانية سلوكه... ولنا نعرف بالضبط حسب روحية هذا العلم، ما إذا كان البناء للتخيل القائم على تفاعل هذه التصرفات الفردية هو صورة مقاربة للحقيقة، أو أنه يقترح نموذجنا معياريا لما يجب أن يكونه المنفع المثالي... ينطلق الاقتصاد العرف، كما هو معروف، من اعتبارات مستوحاة من سلوك روتسون في جزيرته... فالاقتصاديون يتخيلون مجتمعًا عالميًا مكونًا من خمسة مليارات روتسون، ويدشّنون خطاهم بفصل منعش، يتعامل مع هذه المليارات من الوحدات الأولية بوصفهم مستهلكين صرف يتمتعون بقطاعات أولية ويحتون في سوق تنافسية كاملة عن مبادلة ما هو متوافر عندهم بما لا يملكونه". انظر: سمير أمين، **نقد روح العصر**، ترجمة فهيمة شرف الدين (بيروت: دار الفارابي، 1998)، ص 171-179. وقارب: "النظرية البيوكلاسيكية ليست منفصلة عن مجمل الواقع الاجتماعي فحسب، بل هي منفصلة أيضا عن الواقع العملي اليومي. فمن الممكن البرهنة على نظرية القيمة/ العمل، ولو بمعنى أن جميع عناصر تقفة إنتاج سلعة ما قليل في التحليل الأخير إلى أن ترند إلى العمل، وإلى العمل وحده. وبالرغم من جميع تعاليم البيوكلاسيك ما يزال الرأسماليون يحسون ألمان كلفتهم على هذا الأساس، وعندما يحاولون إجراء حسابات مقارنة عن الإنتاجية؛ فإنهم يجرؤوا أيضًا بمساعدة معيار كمية

عمل "نظر رأس مائة" النظرية الاقتصادية الماركسية، ترجمة جورج صريبي (بيروت: دار طبعها، 1972)، ج 2، ص 500.

(8) نظر

In the first place, utility, though a quality of things, is no inherent quality. It is better described as a circumstance of things arising out of their relation to man's requirements. As Senior most accurately says, "Utility denotes no intrinsic quality in the things which we call useful; it merely expresses their relations to the pains and pleasures of mankind." We can never, therefore, say absolutely that some objects have utility and others have not. The ore lying in the mine, the diamond escaping the eye of the searcher, the wheat lying unreaped, the fruit ungathered for want of consumers, have no utility at all. The most wholesome and necessary kinds of food are useless unless there are hands to collect and mouths to eat them sooner or later. Nor, when we consider the matter closely, can we say that all portions of the same commodity possess equal utility. Water, for instance, may be roughly described as the most useful of all substances. A quart of water per day has the high utility of saving a person from dying in a most distressing manner. Several gallons a day may possess much utility for such purposes as cooking and washing, but after an adequate supply is secured for these uses, any additional quantity is a matter of comparative indifference. All that we can say then, is that water up to a certain quantity, is indispensable; that further quantities will have various degrees of utility, but that beyond a certain quantity the utility sinks gradually to zero, it may even become negative; that is to say, further supplies of the same substance may become inconvenient and harmful. William Stanley Jevons, **The Theory of Political Economy** (London: Macmillan and Co 1888), ch III.

(9) "القيمة إلى الاستعمال المجد والمناخ فيه عيشة، والكمية، والاحتياج المجد والمناخ، والمعادلات الرياضية، قيمة خاصة عند بي. كارتر، فعلى سبيل مثال، من قبل فريد (مستجابات الساء) التي ليس رديها من حساب، لأحساء مرتفعة تأسس بهج، سحر، من عند حيوي، كما من قبل فريد (مروية) من عند الفقيه، فريد من الشرح، نظر حنبيل، د. حنبيل دوسان، تاريخ الفكر الاقتصادي عند كينز، ترجمة حبيب حوسن (القاهرة: دار المعارف، 1997)، كتاب فصل أربع، الاستجابات الرياضية، وحسب على الاقتصاد، والفصل السابع: الليبرالية تبحث من جديد.

(10) انظر:

"The classical economists and their epigones could not of course recognize the problems involved. If it were true that the value of things is determined by the quantity of labor required for their production or reproduction, then there is no further problem of economic calculation. The supporters of the labor theory of value cannot be blamed for having misconstrued the problems of a socialist system. Their fatalistic failure was then untenable doctrine of value. That some of them were ready to consider the imaginary construction of a socialist economy as a useful and realizable pattern for a thorough reform of social organization did not contradict the essential content of their theoretical analysis. But it was different with subjective valualistics Wieser was right when he once declared that many economists have unwittingly dealt with the value theory of communism and have on that account neglected to elaborate that of the present state of society, it is tragic that he himself did not avoid this failure. The illusion that a rational order of economic management is possible in a society based on public ownership of the means of production owed its origin to the value theory of the classical economists and its tenacity to the failure of many modern economists to think through consistently to its ultimate conclusions. Thus the socialist utopias were generated and preserved by the shortcomings of those schools of thought which, the Marxists reject as an ideological disguise of the selfish class interest of the exploiting bourgeoisie. In truth it was the errors of these schools that made the socialist ideas thrive. This fact clearly demonstrates the emptiness of the Marxian teachings concerning ideologies and its modern offshoot the sociology of knowledge. Ludwig Von Mises **Human Action A Treatise on Economics** (Irvington on Hudson, NY: The Foundation for Economic Education, 1999) p 364

(11) يعتبر مصطلح "سوار العام" صلب وحرص سلمه ما، لا يتقلب على أحد عدد سلمه، ولكن على كل لأفان الأخرى. وقد اكتفى فامرس بحساب عدد المعادلات والجهلات فيها ليس، دعنا نرى، أن سوار العام قد أعادته البعوى بمكر فامرس في هذا الشار راجع مؤلفه المركزي

Leon Walras **Éléments d'économie ou sur politique théorie de la richesse sociale** (Lausanne: F. Rouge Libraire-Editeur, 1929)

ولنشهد من الشرح والتحديث انظر:

Schumpeter **History of Economic Analysis** Ch VII

ولقد أعلن فالراس في الصفحات الأولى (ص 53) من كتابه المذكور: "إذا كان علم الاقتصاد السياسي يبحث أو نظرية قيمة التبادل، والتبادل ذاته، أي نظرية الثروة الاجتماعية، يبحث في حد ذاته علماً طبعياً ورياضياً، على غرار الميكانيكا والهيدروliكا فيجب ألا يفتش استخدام منهج الرياضيات ولغتها". والواقع أن محاولة استخدام الرياضيات إنما تعود إلى القرن السابع عشر، فقد استخدمها وليم بتي، وشارل دافنات، وجرجوري كينج، وغيرهم تحت اسم الحساب السياسي، وقاموا بإجراء أول تقديرات للحسابات القومية. انظر، على سبيل المثال:

William Petty, **Several Essays in Political Arithmetic**, 1682, History of British Economic thought (London: Thoemmes Reprints, 1955).

وللمزيد من الشرح، انظر:

Jürg Niehans, **A History of Economic Theory: Classic Contributions**, 1720-1980 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994) pp, 159-187.

وبعتبر كينج أول من قدم القياس الكمي لدالة الطلب. وفي عام 1738، صاغ دانيال برنولي (1700-1782) فرضية تناقص المنفعة الحدية للثروة بالنسبة للفرد وصور ذلك برسم بياني يمثل حظه الأقصى لدرجات الثروة وحظه الرأسي للمنافع المتولدة عن الثروة. غير أن أوغسطين كورنو هو الذي نشر في عام 1838، أي بعد برنولي بمائة عام، أول دراسة حقيقية عن الاقتصاد الرياضي / القياسي عنوانها: **بحوث حول المبادئ الرياضية لنظرية الثروات**. انظر:

Augustin Cournot, **Recherches sur les Principes mathématiques de la théorie des Richesses** (Paris: Calmann-Levy, 1974).

ولقد حاول ماركس كذلك استخدام المعادلات الرياضية لدراسة العلاقة بين معدل الربح ومعدل القيمة الزائدة، وترك بعد موته مجموعة هائلة من المخطوطات اضطر إنجلترا إلى أن يدفع لها إلى صامويل مور، المتخصص في الرياضيات في جامعة كامبريدج، كي يقوم بمراجعتها قبل أن يقوم بنشرها في الكتاب الثالث من رأس المال. انظر: مقدمة إنجلترا التي كتبها في لندن 1894، والفصل الثالث من القسم الأول: تحول القيمة الزائدة إلى ربح ومعدل القيمة الزائدة إلى معدل ربح، في: **رأس المال**، المصدر نفسه. ويمكن القول بأن عام 1912 قد شهد المحاولات الأولى لتأسيس جمعية لنشر الاقتصاد الرياضي بقيادة كل من أرفينج فيشر ووييلي ميتشل، وعلى الرغم من فشلها إلا أنها كانت تمهيداً لازماً لتكون لجنة هارفارد للبحوث الاقتصادية التي سوف تأسس في عام 1919 بهئة الإحصاءات الاقتصادية (هئة الاقتصادات والإحصاءات فيما بعد) وفي عام 1920 أنشأ ميتشل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الذي أكد وجوده كأحدى المؤسسات المركزية في حقل البحث الاقتصادي التحريبي بالولايات المتحدة، وقد تولى ميتشل رئاسة المكتب منذ تأسيسه وحتى عام 1945 وعمل في الرئاسة معاوناً لروبرت بورنز. ولقد قام راجنار فريش (أول من حصل على نوبل بالتقاسم مع تروجن) بدور حاسم في نشأة وتنظيم الفرع العلمي الجديد الذي أطلق عليه تسمية الاقتصاد القياسي. وبعد أن نجح فريش بالتعاون مع فيشر في إقناع شارل روس بإنشاء جمعية علمية تهدف إلى التقريب بين الاقتصاد والرياضيات والإحصاء، انعقد الاجتماع التأسيسي في

عام 1930 برئاسة جوزيف شوميتز، وتم انتخاب إيرفينج فيشر رئيساً. ولقد بلور دستور الجمعية طبعها وهدفها، فقد نص على: "جمعية الاقتصاد القياسي رابطة دولية من أجل تقدم النظرية الاقتصادية في علاقتها مع الإحصاءات والرياضيات وهدفها الأساسي دفع الدراسات الرامية إلى توحيد المعاملات النظرية/الكمية، والتحرية/الكمية مع القضايا الاقتصادية المثيرة بالتفكير البناء والتدقيق على غرار ذلك الذي بات سائداً في العلوم الطبيعية". وفي عام 1932 تأسست لجنة كوتلر للبحوث الاقتصادية، وهي مؤسسة وثيقة الصلة بجمعية الاقتصاد القياسي، وقد تمكن ألفرد كوتلر من إقناع اقتصاديين لهم مكانتهم المرموقة بحضور مؤتمرات اللجنة، ومن هؤلاء: ج. د. آرن، وأرفينج فيشر، وإرنست فريش، وهارولد هولتج، وحاكوب مارشاك، وكارل منجر، وجوزيف شوميتز، وإيراهام فالده، وت. إتيما، كما نجح كوتلر فيما بعد في أن يجذب كيث آرو، وجورج كاتولنا، ولورنس كلاين، وأوسكار لانج، وهيربرت سايمون. ويمكن القول أن هناك ثلاثة مفكرين قاموا بلعب الدور الرئيسي في إعادة الصياغة الرياضية للعلم الحديث: ففي بريطانيا كان جون هيكس (1904-1989)، الذي أطلع العالم الأجلوسكسوي على أفكار ليون فالراس، كما قدم عدداً كبيراً من أدوات التحليل التي تلقن للطلبة حتى اليوم، وتعد مساهمته الأكثر جوهرية تلك المتعلقة بإعادة الصياغة الشهيرة لنظرية الطلب مع آرن، وكذلك كتابه القيمة والأسعار. أما المفكر الثاني فهو موريس أليه (1911-2010) وكان متخصصاً في المساحم والأغنام، وسمى إلى إعادة بناء العلم الاقتصادي بأسره على أسس متشعبة لأسس الفيزياء. ولكن ما قام به لإنابات نظرية للتبادل شبيهة ببرهنة آرو ودوبرو للتبادل بين التوازن القياسي وأخذ الأقصى للمحدوى عند باريتو، مثل غير معروف. وأخيراً لدينا بول سامويلسون (1915-2009)، وقد كان أوفر حظاً لأنه نشر أفكاره باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة الأمريكية (التي انتقل إليها مركز الثقل العلمي والثقافي على الصعيد العالمي) حيث كان مقالاته الغيرة الدور المهم في إعادة الصياغة الرياضية لكل للمعرفة الاقتصادية، وقد استهل ذلك في عام 1937 بأطروحة الدكتوراة التي حاول البرهنة فيها على أنه توجد في مجالات البحث الاقتصادي كافة، نظريات مشتقة من افتراض أن شروط التوازن متعادلة مع الحد الأقصى أو الأدنى لكم ما. وعلى الرغم من أن هذه الرسالة لم تنشر إلا في عام 1947، إذ كان صدرها صعباً لطابعها الرياضي، فقد أدت دوراً مركزياً في التحول الذي جاء في أعقاب الحرب. والذي تميز بصور مجالات علمية جديدة، ذات سمعة عالمية، للاقتصاد الرياضي. وذلك فضلاً، كما يقول م. بوه ودوستالير، عن ارتفاع المحتوى الرياضي في الملة الاقتصادية الأمريكية من 3% في عام 1940 إلى 40% في 1990. انظر: بوه ودوستالير، تاريخ الفكر الاقتصادي، المصدر نفسه، ص 91. شوميتز، تاريخ التحليل الاقتصادي، ج 4، الفصل السابع: تحليل التوازن.

(12) الواقع أن الأزمات الاقتصادية لم تكف عن زعزعة أركان الرأسمالية المعاصرة طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بالأخص: أحداث 1848، وكومونة باريس في 1871، والثورة الروسية في 1917، ثم التمردات العمالية التي شهدتها عدة عواصم رأسمالية أوروبية إثر انتهاء الحرب.

(13) يلخص كيتز نظريته في التشغيل، في الفصل الثالث من الكتاب الأول من النظرية العامة، بقوله:

"The outline of our theory can be expressed as follows. When employment increases aggregate real income is increased. The psychology of the community is such that when aggregate real income is increased aggregate consumption is increased, but not by so much as income. Hence employers would make a loss if the whole of the increased employment were to be devoted to satisfying the increased demand for immediate consumption. Thus, to justify any given amount of employment there must be an amount of current investment sufficient to absorb the excess of total output over what the community chooses to consume when employment is at the given level. For unless there is this amount of investment, the receipts of the entrepreneurs will be less than is required to induce them to offer the given amount of employment. It follows, therefore, that, given what we shall call the community's propensity to consume, the equilibrium level of employment, i.e. the level at which there is no inducement to employers as a whole either to expand or to contract employment, will depend on the amount of current investment. The amount of current investment will depend, in turn, on what we shall call the inducement to invest; and the inducement to invest will be found to depend on the relation between the schedule of the marginal efficiency of capital and the complex of rates of interest on loans of various maturities and risks. Thus, given the propensity to consume and the rate of new investment, there will be only one level of employment consistent with equilibrium; since any other level will lead to inequality between the aggregate supply price of output as a whole and its aggregate demand price. This level cannot be greater than full employment, i.e. the real wage cannot be less than the marginal disutility of labour. But there is no reason in general for expecting it to be equal to full employment. The effective demand associated with full employment is a special case, only realised when the propensity to consume and the inducement to invest stand in a particular relationship to one another. This particular relationship, which corresponds to the assumptions of the classical theory, is in a sense an optimum relationship. But it can only exist when, by accident or design, current investment provides an amount of demand just equal to the excess of the aggregate supply price of the output resulting from full employment over what the community will choose to spend on consumption when it is fully employed".

John Maynard Keynes, **The General Theory of Employment, Interest and Money** (London: Macmillan, 1967). *The Principle of Effective Demand*, Book I, Ch. III.

(14) يرجع القديون، كالتقاء نشأ في أحضان الفكر النيوكلاسيكي، جميع المشكلات الاقتصادية (التضخم، البطالة، الركود، الخلل في موازن المدفوعات،... إلخ) إلى القضايا النقدية. ويرون أن الأزمات الاقتصادية كافة إنما تنشأ عن أخطاء في السياسات النقدية فحسب، وهم إذ يذهبون ذلك للذهب يهملون تماماً وكثيراً الموانع الهيكلية للأزمات، مع غرض الطرف تماماً عن الاعتبارات الاحتجاجية. انظر بصفة مركزة:

M. Friedman, **Capitalism and Freedom** (Chicago: University of Chicago Press, 1962).

(15) في هذا الإطار من التطور أحدثت الليبرالية الجديدة تحتاج العالم المعاصر. في مصر مثلاً، وعلى صعيد التشريعات التي تعكس التوجه الرسمي للمؤسسة السياسية، سحبت: تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر (الأرض الزراعية، والمحال التجارية، والاتحاد بقوة نحو تحريرها كذلك في إطار الوحدات السكنية). تحرير العلاقة التعاقدية في إطلاق الأسرة (قانون الطلاق). تحرير علاقات الشاغل الاقتصادي السلمي والتقدمي (قانون التجارة الجديد، قانون الاستثمار الجديد). تحرير العلاقة التعاقدية في إطار العمل، مع انسحاب الدولة وتقليص جهازها الإداري (قانون العمل، وتعديله المرتقب، ثم قانون الخدمة المدنية مع تأثيث جميع عقود العمل). إحياء رجال المال والأعمال (تعديل تقنين الإجراءات الجنائية، وإنشاء المحاكم الاقتصادية). حماية الطبقات الغنية (حزمة التشريعات المالية القائمة بالأساس على نقل العبء الضريبي إلى الطبقات الفقيرة والأشد فقرًا). يتساقط كل ذلك مع اتجاهات صارت مستقرة لدى لفضة الدستور، ومحددة سياسيًا بتحظيم جميع المكاسب التي حققتها الجماهير الفقيرة على الصعيد الاجتماعي في فترة تاريخية معينة. ولذا، فأبسط ما يمكن أن نصف به الحراك الاجتماعي الراهن، حتى بفرض التسليم بصحة القول بالموجات الثورية، هو: أن هناك تحركًا حادًا في اتجاه إعطائهم من أجل الحصول على شيء منهم ولن يصير التحرك صحيحًا، بل ولن يصبح ممكنًا، دون الوعي بقوانين حركة الرأسمال.

(16) لتكوين الوعي بشأن النظريات الأساسية في حقل نظرية التحول، بمفهومها التقليدي، انظر، على سبيل المثال:

Benjamin Higgins, **Economic Development: Principles, Problems, Policies** (London: Constable and Co, 1959). Ragnar Nurkse, **Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries** (Oxford: Basil Blackwell, 1960). G. Myrdal, **Economic Theory and Underdeveloped Regions** (London: Gerald Duckworth Co, 1957). Joseph A. Schumpeter, **The Theory of Economic Development** (Cambridge: Cambridge University press, 1967). Walt Whitman Rostow, **The Stages of Economic Growth, A Non-Communist Manifesto** (Cambridge: University press, 1960).